بعض الجوانب المتعلقة باتخاذ القرار الأسري الخاص بالاقتراض من البنك بقرية تاج العز بمحافظة الدقهلية

أحمد جمال الدين وهبة و **مشيرة فتحي محمد العجمي و *** سونيا محي الدين نصرت

* قسم بحوث المجتمع الريفي – معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية .
**قسم بحوث المجتمع الريفي – وحدة بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بمحطة بحوث تاج العز – دقهلية .
***قسم بحوث المجتمع الريفي – معهد بحوث الإرشاد والزراعي والتنمية الريفية .

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على آراء كل من أرباب الأسر وربات البيوت الريفيات فيما يتعلق بخمس جوانب متعلقة باتخاذ القرار الأسري الخاص بالاقتراض من البنك وهذه الأبعاد هي مدي شيوع أو تواجد القرار، من هم متخذي القرار، وكيفية اتخاذ القرار، والثبات على القرار ، وأهم أسباب اتخاذ القرار .

وقد أجريت الدراسة بقرية " تاج العز " التابعة لمركز تمي الأمديد بمحافظة الدقهلية على عينة عشوائية بلغت ١٨٠ أسرة بنسبة ١٠% من إجمالي عدد الأسر بالقرية حيث قسمت إلي مجموعتين متساويتين تم استيفاء بيانات الأولي من أرباب الأسر والثانية من ربات البيوت الريفيات من خلال استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية خلال شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣ ، وقد استخدم اختبار مربع كاي لتحديد معنوية الفروق بين آراء المجموعتين .

وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن غالبية الأسر الريفية بمنطقة الدراسة (٧٥,٦%) لا يتعاملون مع البنوك، أي أن هذا القرار من القرارات غير الشائعة وقد اتفقت آراء أرباب وربات البيوت الريفيات في ذلك .

كما بينت النتائج أن هذا القرار من القرارات التي لا يستأثر باتخاذها فرد معين من أفراد الأسرة وإن اختلفت آراء أرباب وربات الأسر في ذلك ، وإنه في حالة اتخاذها تتم بطريقة وسيطة ما بين التفكير الطويل المتعمق والسرعة ، ومن جهة أخري أكد نصف عدد الأسر تقريباً على عدم رغبتهم فى إتخاذ هذا القرار مستقبلاً – كما أظهرت النتائج أنه في حالة اتخاذ هذا القرار فإن أهم الأسباب التي تقف وراء اتخاذه هي : تدعيم المشروعات الصغيرة ، وشراء مستلزمات الإنتاج ، وسداد الديون، وتوسيع نطاق العمل / النشاط .

المقدمـــة والمشكلـــة

يمثل الإنتاج الزراعي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الحياة الريفية بصفة عامة ، وحياة الأسرة الريفية بصفة خاصة ، وذلك باعتباره مصدر الدخل الأساسي والرئيســي لغالبية الأسر الريفية ، حيث يساهم القطاع الزراعي بـــ (١٨%) من إجمالـــي الـــناتج القومـــي ، (٢٠ %) من إجمالي الصادرات ، كما يعمل بالقطاع الزراعـــي نحو ٣٤% من إجمالي القوة العاملة، وتعتبر الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجـــتمع الريفـــي والتي يحدث في إطارها جميع التفاعلات والعلاقات، وهي مرآة المجتمع، وعلي قدر نجاح الأسرة في الارتقاء بمستوي معيشة أفرادها يتحقق تقدم المجتمع كله ، إلا أن نجاح الأسرة في النهوض بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على ما يتخذ فيها من قرارات ومن بينها قرار الاقتراض.

وقـــد حـــاول البعض تحديد مفهوم اتخاذ القرار ويقدم روجرز (١٢: ٢٣) تعريف شاملاً لاتخاذ القرار بأنه " العملية العقلية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يمر من مجرد المعرفة الأولية للشيء إلي القبول والرفض الفعلي لهذا الشيء " .

وقد أوضح وهبة (١٠: ٢٢) أن القرارات يتم تصنيفها إلي :-

قرار اختياري: وهو القرار الذي يتخذه الفرد معتمداً على رأي الجماعة التي ينتمي إليها .

قرار جماعي: وهو يمثل القرار التى تتخذه الجماعة ويتقبله الفرد ويعمل به .

قـــرار السلطة: ويمثل القرار المفروض على الفرد بواسطة سلطة أعلي منه سواء تقبل الفرد القرار أو لم يتقبله.

وتختلف سرعة اتخاذ القرار كذلك على نوع القرار، فقرار السلطة أسرع من غـــيره لأن الفـــرد فـــيه مجبر على العمل به حتى إن لم يكن مقتنعا به ، والقرار الفـــردي أســـرع من القرار الجماعي. وقد يبدأ الفرد بقرار فردي وبمرور الوقت يصبح القرار جماعيا إذا تقبله أفراد المجتمع .

كمـــا تصنف القرارات على حسب *أهميتها إلي* :- قرارات كبيرة أو رئيسية وهـــي القرارات التي تعتني بأمور هامة ذات أثر مباشر وكبير، وقرارات صغيرة تتعلق بالمسائل الأقل أهمية ، وقرارات روتينية تخص المسائل اليومية والمستمرة ، وقرارات اختصاصية تقوم على شكل اقتراحات تصنعها الجهات المختصة، (وهبه، المرجع السابق).

بالإضافة إلي ما سبق يوجد بعض العوامل الفردية التي تؤثر على اتخاذ القرارات الأسرية لعل أهمها كما ذكر وهبة (١٠: ٥٣) أن العديد من الدراسات أشارت إلي أن كلما صغر عمر الفرد كلما سهل ذلك في اتخاذ قرار تبني الأفكار المستحدثة أما الزراع الكبار في السن فيكونوا أقل استعداد أو تقبلاً للأفكار الجديدة

وبالنسبة للحالة التعليمية قد أجمعت الكثير من الدراسات كما أوردها وهبة (١٠ : ٥٩) إلي وجود علاقة إيجابية بين المستوي التعليمي واتخاذ قرارات تبني الأفكار المستحدثة ، وكذلك معنوية هذه العلاقة مع حجم الحيازة الزراعية ، حيث يكون الزراع الأكبر في حجم مساحاتهم الزراعية ، هم الأكثر إقبالاً علي اتخاذ قرارات تبني الأفكار المستحدثة . اختبار هذه البدائل في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة للتوصل إلي أنسب حل للمشكلة ، وهنا يتم اتخاذ قرار التنفيذ لهذا الحل ومتابعة التقدم الحادث من تنفيذ هذا الحل .

ويتأثر اتخاذ القرار سواء على مستوي الفرد أو الأسرة أو المجتمع بمجموعة من العوامل يري "وهبة" (١٠: ٤٥) أن اتخاذ القرار ما هو إلا نوعاً متميزاً من السلوك الإنساني ، وإن السلوك الإنساني يتأثر بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بشخصية الفرد القائم باتخاذ القرار مثل حجم معرفته واتجاهاته النفسية ومنها ما يتعلق بالموقف الاجتماعي الذي يتخذ فيه القرار .

وقد أوضحت دراسة كل من سعد (٧ : ٣١٦) ، عبد المتعال (٩ : ٣٠١)، صالح (٨: ٢٤٨) أن الزوج هو الذي يتخذ قرار زراعة صنف جديد من المحاصيل واتخاذ القرارات الخاصة بالزراعة وكذلك القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة في حين يشارك كل أفراد الأسرة في اتخاذ قرار زواج البنت .

كما أوضحت نتائج دراسة صالح (٨ : ٢٤٧) والساعاتي (٢ : ٤٦٢) وعبد المتعال (٩: ٣٠١) أن الزوجة هي التي بيدها إتخاذ قرار إستكمال تعليم البنت أو عدم استكمالها للتعليم ، في حين أوضحت دراسة أبو السعود واسترو (١ : ٨٤) أن هذا القرار يكون أسرياً حيث تشارك الأسرة كلها في اتخاذه .

لذلك فمن الواضح أن عملية اتخاذ القرار ليست من العمليات السهلة أو المبسطة في حياتنا كما ذكر السيد (٥: ٣٨) أنه يعتبر اتخاذ القرار نوعاً متميزاً من السلوك الإنساني ، ويتأثر السلوك الإنساني بالعديد من المتغيرات والعوامل التي يتعلق بعضها بشخصية الفرد القائم بالسلوك ، ويتعلق بعضها الأخر بالعناصر المكونة للموقف الاجتماعي الذي يحدث السلوك في إطاره ولما كان ومن بين أهم المتغيرات المتعلقة بشخصية الفرد القائم بالسلوك حجم المعرفة التي يحوزها واتجاهاته النفسية .

وذكر يسن (١٣ : ٢٠٤ – ٢٢١) أن التمويل يعد من أحد العناصر الأساسية لتنشيط التنمية الزراعية في المجتمعات الريفية ولكن من أهم معوقات عمليات الاقتراض هي ارتفاع سعر الفائدة علي القرض ، وأخذ شيكات على المقترضين والضمان على بياض ، وتدوير القرض عند التأخير في السداد ، عدم رد الشيكات بعد سداد القرض ، وتوقيع الحجز على المقترض عند تعثره في السداد ، وصعوبة التعامل مع موظفي البنك وعدم مراعاة ظروف المقترض ، و تقديم الشيكات للمحكمة وصدور أحكام غيابية بالحبس ، وخصم مبلغ من قيمة القرض وإيداعه دفتر توفير كثرة الضمانات المطلوبة والروتين وتعقد الإجراءات ، وعدم كفاية قيمة القرض ، وسوء نظام التقسيط في السداد ، والتعامل بفوائد ربويه ، وارتفاع قيمة المصاريف الإدارية ، وعمولات البنوك . واستعمال القرض في غير أغراض إنتاجية ، وصعوبة إيجاد ضمان بالشروط التي يفرضها البنك ، وسعر الفائدة المعلن يختلف عن المتحصل ، فترة السداد غير مناسبة ، وعدم وجود متابعة من البنك للمشروعات المقترض من أجلها ، وعدم الشفافية في معرفة الحسابات الحقيقة وتزايد قيمة القرض والفوائد المركبة ، والعمل الفردي يعجز أحيانا عن سداد القرض لظروف خارجة ، وتأخير صرف القرض .

وقد أوضح سالم (٦: ١٩) أن زيادة الحاجة إلي التمويل يرجع إلي الظروف التي يعيشها المزارع المصري في الوقت الحالي ، حيث تسود الحيازات القزمية ولاشك أن هذه الحيازات القزمية تضعف القدرة الاقتصادية للمزارع على تمويل مشروعاته ذاتياً وتجعله دائماً إلي حاجة إلي التمويل النقدي والعيني.

ويعتبر السامرائي (٤ : ٢١٣ ،٢٣١) أن القروض جزء حيوي في مجموعة المدخلات اللازمة لتنشيط التغير في الزراعة وهي طلبات على الموارد الحقيقة وتوفير سيولة إضافية ، فإن بوسع المقترض اختيار واستخدام هذه السيوله الإضافية في أي نشاط اقتصادي متوافر في السوق ولذلك كانت هناك حاجة وضرورة ملحة لدراسة اتخاذ قرار الاقتراض الأسري من المصارف والبنوك الرسمية .

المشكلة البحثية

يلعب رأس المال دوراً هاماً في منظومة الإنتاج الزراعي باعتباره أحد المدخلات الهامة لهذا النظام أو المنظومة ، وعلى قدر توافره بالكم وفي الوقت المناسب يتوقف نجاح الكثير من الأنشطة والمشروعات الزراعية واستمرارها .

ونظراً لاتصاف مهنة الزراعة بقزمية الحيازات الزراعية ، وطول فترة الإنتاج وموسمية الإنتاج، وبطء دورة رأس المال ، وصعوبة التنبؤ بالإنتاج ،

وسـرعة السـتلف ، وكثرة التقلبات السعريه ، وصعوبة التسويق، فإن الأمر يتطلب ويؤدى إلى زيادة الحاجة إلي توافر رأس المال .

وعلـى الرغم من أهمية عنصر رأس المال إلا أن خصائص مهنة الزراعة بصفة عامة وظروف الزراعة المصرية بصفة خاصة تجعل هناك صعوبة أو ندرة فـي توافـر هذا العنصر. الأمر الذي دفع الدولة إلي الاهتمام والعمل على توفير الموارد المالية " الدعم المالي " اللازم بالكم وفي الوقت المناسب لجميع الزراعيين مـن خـلال بـنوك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالإضافة إلي المصارف الرسمية الأخرى .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتوفير رأس المال ، إلا أنـه مـن الملاحـظ إحجام قطاع غير قليل من المزارعين عن التعامل مع البنوك والمؤسسـات الإقراضـية ، الأمر الذي دفع بهذه الدراسة إلي محاولة إلقاء الضوء على الطريقة التى تتخذ بها قرار الاقتراض ومحاولة فهم الجوانب المختلفة المحيطة بعملـية اتخـاذه ، خاصة وإن الدراسات التي أتيح الإطلاع عليها قد ركزت على دراسة هذا القرار على المستوي الفردي أو في الإطار الرسمي دون ما اهتمام مواز بدراسته على المستوي الجماعي الأسري في السياق غير الرسمي .

أهداف الدراسة

استهدفت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية من وجهة نظر كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت " :

١- التعرف على تواجد أو شيوع قرار الاقتراض من البنك .

٢- التعرف على متخذي قرار الاقتراض من البنك .

٣- التعرف على كيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك

٤- التعرف على مدي الثبات في اتخاذ قرار الاقتراض من البنك

٥- التعرف على أهم الأسباب المتعلقة باتخاذ قرار الاقتراض من البنك.

فروض الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفروض النظرية التالية :

١. توجـد فروق جوهرية بين توزيع آراء كل من الرجال "أرباب الأسر"والنساء" ربـات البـيوت" فيما يتعلق بتوزيع فئات تواجد أو شيوع قرار الاقتراض من البنك .

٢. توجد فروق جوهرية بين توزيع آراء كل من الرجال " أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" وفق توزيع فئات متغير من يتخذ قرار الاقتراض من البنك
٣. توجـد فروق جوهرية بين توزيع آراء كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" وفق توزيع فئات كيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك .
٤. توجـد فروق جوهرية بين توزيع آراء كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" وفق فئات درجة الثبات في اتخاذ قرار الاقتراض من البنك .
٥. توجـد فروق جوهرية بين توزيع آراء كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" وفق أسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك .

الطريقة البحثية

أولاً : عينة الدراسة :

أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية بلغت حوالي (١٠%) من إجمالي عدد الأسر الريفية البالغ عددها (١٦٩٠) أسرة ريفية بقرية تاج العز بمركز تمي الأمديـد بمحافظـة الدقهلية وقد بلغ عدد أسر عينية الدراسة (١٨٠) أسرة ريفية قسـمت إلى مجموعتين متساويتين الأولي الرجال " أرباب الأسر " والثانية النساء " ربات البيوت " ، وقد تم استيفاء بيانات الدراسة من كلا المجموعتين .

***ثانياً* : جمع بيانات الدراسة :-**

تـم جمـع البيانات (خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣م) ، باستخدام الاستبيان بالمقابلـة الشخصـية كـأداة لجمع بيانات الدراسة بعد اختبارها ميدانياً والتأكد من صلاحيتها ومناسبتها للمبحوثين .

ثالثاً : أدوات التحليل الإحصائي :-

- استخدم في تحليل وعرض البيانات التكرارات والنسبة المئوية للمقارنة بين أفراد العينة ومعرفة الفروق بينهم.
- كمـا اسـتخدم اختبار مربع كاي (كا^2) لتحديد الفروق بين توزيع آراء كل من الـرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت " وبين توزيعات كل بعد من أبعاد إتخاذ قرار الإقتراض من البنك كل على حده (إختبار الإستقلالية).

النتائج ومناقشتها

أولاً : النتائج المتعلقة بتواجد أو شيوع قرار الأقتراض من البنك من وجهة نظر كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" :

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (١) أن حوالي ربع عدد المبحوثين بصفة عامة (٢٤%) ذكروا أنهم اتخذوا مثل هذا القرار من قبل أي أقروا بشيوع أو تواجد القرار في حياتهم الأسرية .

جدول (١): توزيع آراء كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت" ومدي تواجد أو شيوع قرار الاقتراض من البنك

م	تواجد أو شيوع القرار	رجال		نساء		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	نعم	٢٧	٣٠	١٧	١٨,٩	٤٤	٢٤,٤
٢	لا	٦٣	٧٠	٧٣	٨١,١	١٣٦	٧٥,٦
الإجمالي		٩٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٨٠	١٠٠

المصدر : البيانات الواردة في الجدول محسوبة من واقع استمارات الاستبيان

$كا^2$ المحسوبة = (٢,٨٨)

$كا^2$ الجدولية عند درجات حرية (١) ومستوى معنوية ٠,٠١ = ٦,٦٣

في حين أوضحت النسبة الباقية من المبحوثين (٧٦%) بعدم تواجد أو شيوع هذا القرار داخل أسرهم ، وكانت نسبة المبحوثين من أرباب الأسر الذين أقروا بتواجد القرار ٣٠% في مقابل ١٩% من المبحوثات ، وربما يرجع ذلك إلي تخوف هؤلاء المبحوثين من طول أو تعقد الإجراءات البنكية أو عدم توافر الضمانات البنكية اللازمة أو لاعتقادهم بأن التعامل مع البنوك رغم الاحتياج إليه نوعاً من الربا ويتعارض مع القيم والمعتقدات الدينية .

وللتعرف على ما إذا كانت هناك فروق بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بمدى تواجد أو شيوع قرار الاقتراض من البنك تم اختبار الفرض النظري الأول من خلال اختبار الفرض الإحصائي التالي (لا توجد فروق معنوية بين توزيع آراء كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت) فيما يتعلق بتوزيع فئات تواجد أو شيوع قرار الاقتراض من البنك وذلك باستخدام مربع ($كا^2$)" (فرض الإستقلالية) .

وقد أوضحت النتائج أن قيمة ($كا^2$) المحسوبة بلغت قيمتها ٢,٨٨ وبينما بلغت قيمة ($كا^2$) الجدوليه ٦,٦٣ عند مستوي معنوية ٠١ر بدرجات حرية (١)، وبناء

على هذه النتيجة لم يمكن رفض الفرض الإحصائي المتعلق بالفرض النظري الأول وهـذا يعني أنه لا توجد فروق معنوية بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بتواجد قرار الاقتراض من البنك .

ثانـياً : النتائج المتعلقة بمتخذي قرار الاقتراض من البنك من وجهة نظر كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت " :

أظهـرت نتائج الدراسة بالجدول رقم (٢) أن حوالي نصف عدد المبحوثين بصـفة عامة (٥٠%) اتخذوا القرار بالمشاركة مع أفراد آخرين من داخل الأسرة الريفـية وكانت نسبة المبحوثات الذين اتخذوا مثل هذا القرار مع أفراد آخرين من داخل الأسرة ٥٨,٨% في مقابل ٤٤,٤% من المبحوثين أرباب الأسر .

جـدول (٢) توزيع آراء كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت " وفق معيار من متخذ قرار الاقتراض من البنك

م	متخذ القرار	رجال		نساء		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	لوحدى	١٤	١٥,٩	٣	١٧,٦	١٧	٣٨,٦
٢	مع حد تاني	١٢	٤٤,٤	١٠	٥٨,٨	٢٢	ـر٥٠
٣	حد تاني غيري	١	٣,٧	٤	٢٣,٦	٥	١١,٤
	الإجمالـــــي	٢٧	١٠٠	١٧	١٠٠	٤٤	١٠٠

المصدر : البيانات الواردة في الجدول محسوبة من واقع استمارات الاستبيان

كا^{٢} المحسوبة = (٩,٣٩)

كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية (٢) ومستوى معنوية ٠,٠١ = ٩,٢١

كمـا أوضـحت نـتائج الدراسـة بالجدول رقم (٢) أن هناك ٣٨,٦% من المبحوثيـن اتخذوا قرار الاقتراض من البنك بمفردهم وكانت نسبة المبحوثين الذين اتخـذوا هذا القرار بمفردهم ١٧,٦% في مقابل ١٥,٩% من المبحوثات، في حين أوضـحت النسبة الباقية من المبحوثين (١١,٤%) أن اتخاذ هذا القرار يتم بواسطة أفـراد آخريـن غـيرهم وكانـت نسبة المبحوثات ٢٣,٦% في مقابل ٣,٧% من المبحوثيـن ، أي أن قرار الاقتراض من البنك على الرغم من عدم شيوعه ألا أنه من القرارات الجماعية داخل الأسرة والقائمة على المشاركة .

وللـتعرف علـى ما إذا كان هناك فروق بين المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بمتخذي قرار الاقتراض من البنك تم اختبار الفرض النظري الثاني من خلال اختبار الفرض الإحصائي التالي " لا توجد فروق معنوية بين توزيع آراء كل من الـرجال "أربـاب الأسر" والنساء "ربات البيوت " فيما يتعلق بتوزيع متخذي قرار الاقتراض من البنك، وذلك باستخدام اختبار مربع كاي (كا^{٢}). وقد أوضحت النتائج

أن قيمة (كا^2) المحسوبة بلغت ٩,٣٩، بينما بلغت قيمة (كا^2) الجدولية ٩,٢١ عند مستوي معنوية ٠,٠١ بدرجات حرية (٢) .

وبناءاً على هذه النتيجة يمكن رفض الفرض الإحصائي المتعلق بالفرض النظري الثاني وهذا يعني أن هناك فروق معنوية واضحة بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بمن يتخذ قرار الاقتراض من البنك

ثالثاً : النتائج المتعلقة بكيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك من وجهة نظر كل من الرجال "أرباب الأسر " والنساء "ربات البيوت" :

أظهرت نتائج الدراسة بالجدول رقم (٣) أن أكثر من نصف المبحوثين بصفة عامة (٥٢,٣%) يتخذوا القرار بشكل طبيعي مثل باقي أفراد المجتمع الذين يعيشون فيه. وكانت نسبة المبحوثين الذين اتخذوا هذا القرار ٥٩,٣% يقابله ٤٤,٢% من المبحوثات.

جدول (٣): توزيع آراء كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت" وفق كيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك

م	كيفية اتخاذ قرار الاقتراض	رجال		نساء		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	بعد تفكير طويل	٩	٣٣,٣	٩	٥٢,٩	١٨	٤٠,٩
٢	بشكل عادي زي الناس	١٦	٥٩,٣	٧	٤٤,٢	٢٣	٥٢,٣
٣	بسرعة وبدون تفكير	٢	٧,٤	١	٥,٩	٣	٦,٨
الإجمالي		٢٧	١٠٠	١٧	١٠٠	٤٤	١٠٠

المصدر : البيانات الواردة في الجدول محسوبة من واقع استمارات الاستبيان

كا^2 المحسوبة = (١,٦٤)

كا^2 الجدولية عند درجات حرية (٢) ومستوى معنوية ٠,٠١ = ٩,٢١

كما أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي ٤٠,٩% من إجمالي المبحوثين والمبحوثات اتخذوا هذا القرار بعد وقت طويل وتفكير عميق وهذا يرجع إلى التدقيق والتعميق في اتخاذ مثل هذا القرار لتخوفهم من ضمانات البنوك أو طريق سداد القروض البنكية وكانت نسبة المبحوثات ٥٢,٩% يقابلها ٣٣,٣% من المبحوثين أرباب الأسر .

في حين أوضحت النسبة الباقية من المبحوثين (٦,٨%) أنهم اتخذوا هذا القرار بسرعة وبدون تفكير وهذا يرجع لأن الشروط والضمانات والسداد البنكي يخضع إلى لوائح وقوانين ولا تخضع للحوار والنقاش. وكانت نسبة المبحوثين ممن إتخذوا قرار الاقتراض من البنك بسرعة ٧,٤% يقابله ٥,٩% من المبحوثات.

وبـــناء على النتائج السابقة يمكن القول بأن الفيصل في إتخاذ قرار الاقتراض من البنك هو لوائح وقوانين البنوك ثم تأتي بعد ذلك الاعتبارات الأخرى .

وللـــتعرف على ما إذا كان هناك فروق بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بكيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك تم اختبار الفرض النظري الثالث من خلال اختبار الفرض الإحصائي التالي " لا توجد فروق معنوية بين توزيع أراء كل مـــن الـــرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" فيما يتعلق بكيفية اتخاذ قرار الاقـــتراض مـــن البنك " . وذلك باستخدام اختبار مربع كاي (كا^{٢}). وقد أوضحت النـــتائج أن قـــيمة (كـــا^{٢}) المحسوبة بلغت ١,٦٤، بينما بلغت قيمة (كا^{٢}) الجدولية ٩,٢١ عند مستوي معنوية ٠١ر بدرجات حرية (٢).

وبناء على هذه النتيجة لم يمكن رفض الفرض الإحصائي المتعلق بالفرض الـــنظري الثالـــث وهـــذا يعنـــي عـــدم وجود فروق معنوية بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بكيفية اتخاذ قرار الاقتراض من البنك .

رابعاً : النتائج المتعلقة بالثبات على قرار الاقتراض من البنك من وجهة نظر كل من الرجال "أرباب الأسر " والنساء "ربات البيوت" :

أظهـــرت نـــتائج الدراســـة الواردة بالجدول رقم (٤) أن حوالي نصف عدد المبحوثيـــن بصـــفة عامة (٤٥,٥%) اتصفوا بعدم الثبات على القرار وكانت نسبة المبحوثين من أرباب الأسر الذين لم يثبتوا على قرار الاقتراض من البنك ٥٥,٦% في مقابل ٢٩,٤% من المبحوثات.

جـــدول (٤): توزيـــع آراء كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء "ربات البيوت" وفق الثبات علي اتخاذ قرار الاقتراض من البنك

م	الثبات على اتخاذ القرار	رجال		نساء		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	نعم	٧	٢٥,٩	١٠	٥٨,٨	١٧	٣٨,٦
٢	لا	١٥	٥٥,٦	٥	٢٩,٤	٢٠	٤٥,٥
٣	لا أعرف	٥	١٨,٥	٢	١١,٨	٧	١٥,٩
	الإجمالـــــي	٢٧	١٠٠	١٧	١٠٠	٤٤	١٠٠

المصدر : البيانات الواردة في الجدول محسوبة من واقع استمارات الاستبيان

كا^{٢} المحسوبة = (١٤,٩٥)

كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية (٢) ومستوى معنوية ٠,٠١ = ٩,٢١

كمـــا أوضحت نتائج الدراسة أن ٣٨,٦% من إجمالي المبحوثين والمبحوثات اتصـــفوا بالثـــبات علـــى قرار الاقتراض من البنك مهما اختلفت الظروف البيئية

المحيطة . وكانت نسبة المبحوثات أعلي في الثبات على قرار الاقتراض من البنك (٥٨,٨%) في مقابل نسبة أقل (٢٥,٩%) من المبحوثين أرباب الأسر .

ولم يحدد ١٥,٩% موقفهم من الثبات أو عدم الثبات على القرار وربما يرجع ذلك إلى أن أفراد الأسرة الريفية يتخذون قراراتهم على حسب ظروفهم المعيشية والزراعية التي يعيشون فيها وأن مثل هذا القرار يعتبر هام بالنسبة لهم لأن الريفيين يتمسكون بالقيم الدينية والمعتقدات ويخافون شبهة الربا بالنسبة للقروض البنكية، وكذلك الخوف من عدم القدرة على سداد هذا القرض الأمر الذى يجعلهم مترددين في الثبات على هذا القرار من عدمه، وكانت نسبة المبحوثين من أرباب الأسر الذين لا يعرفون هل يثبتون على هذا القرار أم لا ١٨,٥% في مقابل ١١,٨% من المبحوثات.

وللتعرف على ما إذا كان هناك فروق بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بالثبات على اتخاذ قرار الاقتراض من البنك تم اختبار الفرض النظري الرابع من خلال اختبار الفرض الإحصائي التالي " لا توجد فروق معنوية بين توزيع أراء كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" فيما يتعلق بفئات متغير الثبات على قرار الاقتراض من البنك". وذلك باستخدام اختبار مربع كاي ($كا^2$) وقد أوضحت النتائج أن قيمة ($كا^2$) المحسوبة بلغت ١٤,٩٥، بينما بلغت قيمة ($كا^2$) الجدولية ٩,٢١ عند مستوي معنوية ٠١ر بدرجات حرية (٢).

وبناء على هذه النتيجة يمكن رفض الفرض الإحصائي المتعلق بالفرض النظري الرابع وهذا يعني أن هناك فروق معنوية بين آراء المبحوثين والمبحوثات فيما يتعلق بالثبات على قرار الاقتراض من البنك .

خامساً : أسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك من وجهة نظر كل من الرجال "أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" :

أوضحت نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (٥) أن أهم أسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك من وجهه نظر إجمالي المبحوثين والمبحوثات بصفة عامة مرتبة تنازلياً وفقاً لتكرار ذكرها كما يلي ، ضروري لتدعيم المشروعات الصغيرة وعمل المشاريع ، على حسب الظروف والاحتياجات ، لشراء بعض مستلزمات الإنتاج لحاجته في العمل ، لتسديد الديون وتوسيع العمل ، وضروري لعملي كتاجر، ولتمويل الأسرة ، والاعتماد على النفس . وبنسب (٤٢,١% ، ١٥,٩% ، ١٠,٥% ، ١٠,٥% ، ٧,٩% ، ٧,٩% ، ٢,٦% ، ٢,٦%) وكانت أهم الأسباب من وجهة نظر المبحوثين أرباب الأسر أن الاقتراض من البنك ضروري لتدعيم المشروعات الصغيرة وعمل المشاريع وعلى حسب الظروف والاحتياجات وشراء

مستلزمات الإنتاج والعمل وتسديد الديون وفي حين كانت أهم الأسباب من وجهة نظر المبحوثات أن الاقتراض من البنك هام وضروري لتدعيم المشروعات الصغيرة وسد الاحتياجات وتسديد الديون وتمويل الأسرة والاعتماد على نفسها كربة بيت .

جدول (٥): آراء كل من الرجال " أرباب الأسر " والنساء " ربات البيوت " لأسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك

م	أسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك	رجال		نساء		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	ضروري لتدعيم المشروعات الصغيرة وعمل المشاريع.	٩	٣٦	٧	٥٣,٨	١٦	٤٢,١
٢	طبقاً وحسب الظروف والاحتياجات .	٣	١٢	٣	٢٣,١	٦	١٥,٩
٣	شراء بعض مستلزمات الإنتاج وحاجته في العمل	٤	١٦	–	–	٤	١٠,٥
٤	لتسديد الديون ومافيش حد يسلفني .	٣	١٢	١	٧,٧	٤	١٠,٥
٥	الاستفادة منه في توسيع العمل .	٣	١٢	–	–	٣	٧,٩
٦	ضروري لعملي كتاجر.	٣	١٢	–	–	٣	٧,٩
٧	لتمويل الأسرة	–	–	١	٧,٧	١	٢,٦
٨	الاعتماد على النفس.	–	–	١	٧,٧	١	٢,٦
	الإجمالـــــي	٢٥	١٠٠	١٣	١٠٠	٣٨	١٠٠

المصدر : البيانات الواردة في الجدول محسوبة من واقع استمارات الاستبيان

وتبين مما سبق أن الدراسة قد توصلت إلى النتائج التالية :

- أنه لا توجد فروق معنوية بين أفراد العينة من الرجال " أرباب الأسر" والنساء "ربات البيوت" فيما يتعلق بكل من تواجد وشيوع القرار، وكيفية اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذ قرار الاقتراض من البنك .
- بينما توجد فروق معنوية بين أفراد العينة من الرجال والنساء فيما يتعلق بكل من متخذي قرار الاقتراض من البنك، والثبات على قرار الاقتراض من البنك مهما اختلفت الظروف .

المراجع

١. أبـو السـعود ، خـيري حسن وفلور استرو ، دور المرأة والشباب في التنمية الريفية مع التركـيز على إنتاج واستهلاك المواد الغذائية ، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لشئون الشرق الأدني ١٩٧٨ .

٢. مركـز المعلومـات ، لتعداد السكان ، مركز تمي الأمديد ، محافظة الدقهلية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٣م .

٣. السـاعاتي ، سامية حسن ، الدور الوظيفي في الأسرة المصرية ، دراسة ميدانية في الريق المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الأدب ، جامعة القاهرة ١٩٧٢م .

٤. السـامرائي ، هاشم علوان ،(دكتور)، التنمية الزراعية في العالم الثالث ، تحرير كامول ريتشـر وجون ستانر ، الجزء الثالث ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي ، مراجعة دكتور هاشم علوان السامرائي ، دار الشئون الثقافية العامة الطبعة الأولي ١٩٨٩

٥. السـيد ، دريـة محمد خيري ، (دكتوراه) دور المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرارات بـأحدى المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعى، المجتمع الريفى، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ١٩٨٨ .

٦. سالم ، سالم حسن ، عبد الباسط محمد ، (دكتوران) ، علاقة الإرشاد الزراعي بنك التنمية والائـتمان الزراعي دراسة ميدانية محافظة الشرقية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية،العدد ١٢، ١٩٩٠ م

٧. سـعد ، عبد الحميد محمد ، معوقات التغير الاجتماعي في ضوء نظرية سوروكن بالتطبيق على قرية مصرية رسالة دكتوراه ، كلية الأداب ، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ .

٨. صـالح ، صبري مصطفي ، سهير محمد عزمي ، (دكتوران) ، دور زوجات الزارع في اتخاذ القرارات الأسرية بقرية محلة منوف مركز طنطا ، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسـابات العلمـية والبحوث الاجتماعية والمكاتبة ، المجلد (٩) إرشاد زراعي ومجتمع ريفي ، ١٩٨٤.

٩. عـبد المـتعال ، صلاح الدين محمد ، أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة الريفية،دراسة مقارنة بين البناء الاجتماعي للأسرة في الريف والحضر ، رسالة دكتورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ،١٩٧١.

١٠.وهـبة ، أحمـد جمال الدين ، دراسة لبعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في الأسرة الريفية المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥.

١١.يـس ، ممـدوح يوسـف ، حسين عبد الرحمن القرعلي ، (دكتوران) ، محددات اقتراض الريفيين مـن بـنك الائتمان الزراعي محافظة الإسماعلية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية ، مجلد ١٩ عدد (٣) مارس ٢٠٠٤م .

12. Rogers, Everett, shoe-maker flogs: communication of Innovation: A cross cultural Approach, Seconed edition, the Free Press New-York 1971.

SOME ASPECTS REGARDING FAMILY DECISION MAKING OF BORROWIG FROM THE BANK AT TAG EL-EZ VILLAGE – DAKAHLIA GOVERNORATE

Wahba A. G.; Moushira F. Al-Agamy y and Sonia M. Nasrt

ABSTRACT

The study aims at identifying some aspects regarding the family decision making of borrowing from the bank. These aspects were: the decision existence, who is the decision maker, decision methods, decision stability, and decision reasons. To achieve the study objectives a questionnaire was designed and filled through personal interviews. Data were collected from a random sample of 180 family represent heads 10% of the total number of families at TAG EL-EZ village in DAKAHLIA governorate. The sample was divided into to equal groups. Data of the first group were obtained from wives and the other from husbands. " Chi – square " test was used to analyze the data.

Results revealed that the majority of the total respondents (75.6%) have not taken such decision before. Most respondents mentioned that, the decision not take individually decision making process occurred after a moderate discussion between family members. About half of total respondents showed their willingnessless to take such decision in future. Generally, the most important reasons stand behind taking such decision were: support small projects, purchasing farm inputs, and get out of debts activity expansion.